المحاضرة الأولى في مقياس تشريعات قانون العمل

السداسي الثالث (السنة الجامعية 2024-2025)

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص "علم اجتماع التنظيم والعمل"

نشأة وتطور قانون العمل

ارتبط ظهور التشـريع المتعلق بالعمل بعدة عوامل ومبررات مهدت نشـأته واسـتقلاله، ومن ذلك نذكر:

– **الثورة الصـــناعية:** كانت المحرك الرئيســـي وراء ظهور قانون العمل. مع التحول من الصناعات اليدوية إلى الآلية، ظهرت طبقة عاملة كبيرة تعرضت لاستغلال شديد.

– **الحاجة إلى الحماية:** أدت الظروف القاســـية التي يعمل فيها العمال إلى مطالب بســـن قوانين تحمي حقوقهم وتحد من استغلالهم.

– **التنظيم النقابي:** لعبت النقابات العمالية دورا حاسما في الضـغط على الحكومات لإصـدار تشريعات لحماية العمال.

وتبعا لذلك يمكن القول بأن معالم قانون العمل قد بدأت في الظهور، بداية من القرن التاسـع عشـر، حيث بدأت تظهر أولى القوانين التي تنظم سـاعات العمل والأجور وشـروط السـلامة، ومع بداية القرن العشـرين شـهد قانون العمل توسـعًا كبيرًا من حيث مجال تطبيقه، حيث تم ســـن قوانين تتعلق بالتأمينات الاجتماعية، وحقوق الإجازات، وحقوق العمال في التنظيم النقابي، ومكافحـة التمييز في العمل.، إلا أنـه وعلى الرغم من التطور الكبير الذي شـهده قانون العمل خلال المراحل السـابقة، يواجه قانون العمل في العصـر الحديث تحديات جديدة مثل العولمة، والتكنولوجيا، والعمل عن بعد، مما يستدعي تطوير القوانين لتتناسب مع هذه التغيرات.

وعلى العموم سنحاول من خلال هذه المحاضرة أن تطرق أولا إلى نشأة وتطور قانون العمل في فرنسا ثم في الجزائر:

أولا: نشأة وتطور قانون العمل في فرنسا

لقد كانت علاقات العمل قبل قيام الثورة الفرنسية تخضع لنظام الغيلدات (الأسواق الحرفية) الذي كان ينظم العلاقات بين الحرفيين والتجار.

وقد أدت الثورة الفرنسية إلى إلغاء نظام الغيلدات وإعلان الحرية الاقتصادية، ولكنها لم توفر حماية للعمال. ومع بداية القرن التاسع عشر تزايد الصراع الطبقي، بفعل قيام الثورة الصناعية، مما أدى إلى احتدام الصراع بين العمال وأصحاب العمل.

ولعل أهم ما يميز هذه الفترة هو صدور مجموعة من النصوص القانونية، حيث صدر قانون لو شابيلييه 1791 الذي حظر هذا القانون النقابات والإضرابات، مما قمع الحركة العمالية، وكذا قانون أوليفييه 1864 الذي ألغى حظر الإضرابات، مما سمح للعمال بالتعبير عن مطالبهم، وكذا قوانين فالديك روسو 1884 التي سمحت بتشكيل النقابات العمالية، مما عزز قوة العمال في التفاوض.

ثانيا: نشأة وتطور قانون العمل في الجزائر

يرتبط نشأة وتطور قانون العمل في الجزائر ارتباطًا وثيقًا بالتطور التاريخي والسياسي للبلاد، ويمكن عموما تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أساسية:

أ- خلال فترة الإستعمار الفرنسي للجزائر

لقد طبق خلال هذه المرحلة على العمال الجزائريين الإطار التشريعي للعمل الفرنسي، لكنه كان يخدم مصالح المستعمر بالدرجة الأولى، حيث شهد قانون العمل المطبق في الجزائر وضعا خاصا يجمع بين الاستغلال الصارخ للعمال الجزائريين وبين محاولاتهم المتواضعة لتحسين أوضاعهم. لقد كان هذا القانون أداة أساسية في خدمة المشروع

الاستعماري، حيث ساهم في توفير اليد العاملة الرخيصة للشركات الفرنسية وتثبيت الهيمنة الاستعمارية.

فتم بناء على ذلك تطبيق القوانين العمالية الفرنسية على الجزائر، ولكن مع تعديلات تخدم مصالح المستعمرين. هذه التعديلات كانت تهدف إلى تقويض حقوق العمال الجزائريين وتسهيل استغلالهم. حيث كان التمييز العنصري سائداً في مجال العمل، حيث كان العمال الجزائريون يتعرضون لأجور زهيدة وساعات عمل طويلة وظروف عمل سيئة مقارنة بالعمال الفرنسيين. إضافة إلى أنه لم تكن هناك حماية قانونية كافية للعمال الجزائريين، وكانت النقابات العمالية محظورة أو مقيدة. كما تم الاستيلاء على أراضي الجزائريين لصالح المستعمرين، مما أجبر الكثيرين على العمل كأجراء في مزارعهم أو مصانعهم. كما لجأ المستعمر الفرنسي خلال هذه الفترة إلى تجنيد العمال الجزائريين قسرياً للعمل في المشاريع الاستعمارية.

ب- خلال فترة الإستقلال

مرت التشريعات العمالية في الجزائر بعد الإستقلال بمرحلتين اساسيتين، عكست الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه الفترة.

المرحلة الأولى: المرحلة الاشتراكية (1962-1989)

تبنت الجزائر بعد الإستقلال نظامًا اشتراكيًا، مما أدى إلى سن قوانين عمل تعكس هذا التوجه. تميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة الكبير في تنظيم علاقات العمل، وتركيزها على الحماية الاجتماعية للعمال، وقد تميزت هذه المرحلة بصدور القانون 78-12 المتضمن القانون الأساسي العام للعمال، والقانون 83-11 المتعلق والتأمينات الاجتماعية، والقانون رقم 83-12 المتعلق بالتقاعد، والقانون رقم 83-13 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.

المرحلة الثانية: الانتقال إلى اقتصاد السوق (1989–حتى الآن)

مع التحول إلى اقتصاد السوق شهد قانون العمل الجزائري تغييرات جوهرية. تم تخفيف القيود على القطاع الخاص، واعتماد مبدأ الحرية التعاقدية، وقد ظهر ذلك جليا بصـــدور القانون 90–11 المتعلق بعلاقات العمل المعدل والمتمم، والقانون المتعلق بتسوية المنازعات الجماعية في العمل، والقانون المتعلق المنازعات الفردية للعمل، والقانون المتعلق بممارســـة الحق النقابي.

أسئلة مرتبطة بالمحاضرة الأولى

بناء على ما تقدم شرحه في المحاضـرة الأولى، يطلب من الطلبة الإجابة عن الأسئلة التالية لقياس مدى استيعاب نشأة وتطور قانون العمل.

1– حلل العوامل والظروف الاجتماعية التي جعلت من الثورة الصـــناعية المحرك الأساسـي لنشـأة قانون العمل، مبرزا أثر التنظيم النقابي في التحول من الحاجة إلى الحماية إلى فرض التشريع؟

2– ناقش الخلفية الأيديولوجية والآثار السوسيواقتصادية المترتبة على استخدام التشريع العمالي الفرنسـي كأداة لخدمة المشـروع الاسـتعماري في الجزائر، مبرزا مظاهر الاسـتغلال والتمييز العنصري الممارس ضد العمال الجزائريين آنذاك؟

قائمة المراجع التي يمكن للطالب الاعتماد عليها في السداسي الثالث، المتوفرة على مستوى مكتبة المركز الجامعي مغنية:

– بشـير هدفي، الوجيز في شـرح قانون العمل، علاقات العمل الفردية والجماعية، جسـور للنشر والتوزيع، 2011، الجزائر

– أحمية سـليمان، الوجيز في علاقات العمل في التشـريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، الجزائر

– أحمية سـليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشـريع الجزائري، علاقة العمل الفردية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002 الجزائر

– محمد الصـغير بعلي، تشـريع العمل في الجزائر، دار العلوم للنشـر والتوزيع، 2000، الجزائر

– خليفي عبد الرحمان، الوجيز في منازعات العمل والضـمان الاجتماعي، دار العلوم للنشـر والتوزيع، 2008، الجزائر